



الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

الأزمات المالية العالمية

(موقف المصارف الإسلامية منها ومعالجتها من منظور إسلامي)

إعداد

آية نضال المناصرة

إشراف الدكتور

مجدي غيث

قُدِّم هذه البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الإسلامية

نيسان ٢٠١٩

إلى أمي وأبي ..

ضياءُ عيني و نورُ عُمرِي..

ما كنتُ لأكون لولاكما..

شكراً على عطائكم و لحظات تحمّلكم و صبركم الطويل الذي لن أفيهِ حقهُ يوماً،

راجيةً المولى أن يُمدّكم بالعمر الطويل في طاعته..

رضاكُما ودعاؤكما سبب ما أنا عليه الآن.

إلى فقيدة قلبي ..

مَنْ رحلت جسداً و بقي ذكراها خالداً فينا ، عمتي حنان

سلامٌ عليكِ في مثواكِ وأسكنكِ اللهُ فسيحَ جنانه ...

أسألُ اللهُ أن يتقبّل مني جهدي هذا عن روحكِ الطاهرة وأن يجمعنا في جنةٍ قطوفها دانية ..

رحمكِ اللهُ رحمةً واسعةٍ.

ممتنةٌ لصديقات العُمر ..

اللواتي يؤكّدنَ قدسيّة اللحظات وجماليّة الأقدار و أنّ على الأرض فعلاً ما يستحقُّ الحياة ..

شكر وتقدير

يا ربّ لك الحمد حمداً نستلذُّ به شكراً، وإن كنا لا نحصي له ثناءً ولا شكراً على توفيقني لإتمام هذا البحث .

الشكر كل الشكر ل مشرف المشروع ..

مَن أنار طريقنا بعلمه ..

مَن له الفضلُ الكبير لِمَا وصلنا إليه ..

مَن كان وما زال قدوتنا الحسنة ..

صاحب الكلمات الحانية، والنصائح السامية، والهمة العالية ..

لا حرمك الله أجرنا ،، دكتور مجدي غيث.

وأقدم بالشكر الجزيل لدكاترة القسم الفاضلين : الدكتور أحمد أبو سرحان والدكتور باسل الشاعر والدكتورة هيام السعودي، على عطائهم وجهودهم وما بذلوه من واسع معرفتهم طوال السنين حتى نصل جميعاً لهذه اللحظة العظيمة.

الحمد لله وكفى.

فهرس المحتويات

ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرس المحتويات
هـ	الملخص
١	المقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٢	أهداف الدراسة
٢	أهمية الدراسة
٢	منهج الدراسة
٢	حدود الدراسة
٣	الدراسات السابقة
٤	المبحث الأول : الأزمة المالية : مفهومها ، أنواعها ، خصائصها ، أسبابها ونتائجها
٤	المطلب الأول : مفاهيم أساسية
٧	المطلب الثاني : الأزمات المالية (أنواعها وخصائصها)
٩	المطلب الثالث : أسباب الأزمات المالية العالمية ونتائجها
١٥	المبحث الثاني : الأزمة المالية: أثرها ومعالجتها من منظور إسلامي
١٥	المطلب الأول : الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت خلال القرن العشرين
١٨	المطلب الثاني : الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨
١٩	المطلب الثالث : تأثير الأردن بالأزمة المالية العالمية
٢١	المطلب الرابع : المصارف الإسلامية والأزمات المالية
٢٨	النتائج
٢٩	التوصيات
٣٠	المراجع

المخلص

هدفت الدراسة إلى البحث حول الأزمات المالية العالمية ، أسبابها وخصائصها وأنواعها وآثارها، و ضرورة إيجاد مخرج منها، والحد من تداعياتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على حدٍ سواء على الأفراد و المجتمعات، وتسليط الضوء على المصارف الإسلامية وخدماتها كون النظام الإسلامي في الاقتصاد هو المنقذ الوحيد من تلك الأزمات، حيث اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي.

وخلصت بذلك إلى العديد من النتائج أهمها: أن أسباب الأزمات المالية العالمية لا تقتصر على عوامل اقتصادية كالركود الاقتصادي والتضخم والتوريق والتغير في سعر الفائدة، وإنما تشمل عوامل نفسية تخص المستثمرين وأسباب أخلاقية كالغش و الاحتكار والاستغلال التي انتشرت في المجتمعات، وهذه الأسباب جميعها تُشكّل حلقة واحدة أدت إلى آثار وخيمة عمّت نتائجها على العالم أجمع، وأن البنوك الإسلامية أقل تأثراً من البنوك التقليدية بالأزمات المالية العالمية ولا تساهم في حدوثها لأنها قائمة على الإنتاج الحقيقي وبالتالي تساهم في بقاء التوازن بين الأصول الحقيقية والأصول المالية عكس التمويل التقليدي الذي يساهم بشكل فعال في زيادة قيمة الأصول المالية عن الأصول الحقيقية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة "الاقتصاد الإسلامي" وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية ، والتخلي كلياً عن تطبيق مبادئ الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي كان السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن تبياناً لكل شيء، وهدى ورحمة وشفاء لما في الصدور، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن سار على هديه، واقتفى أثره، وسلك منهجه، وتتبع سنته إلى يوم الدين .

لقد وُجدت الشريعة الإسلامية لتلبية حاجات الناس ورفع المشقة والحرَج عنهم من خلال تطبيقها والالتزام بأحكامها في شتى الامور، ومنها المصارف الاسلامية التي جاءت بالمعاملات الشرعية بديلاً عما كان سائداً في الجاهلية من ربا وخلافه. ولقد بدأ توجه العالم العربي والغربي إلى المصرفية الإسلامية لأنها ذات فعالية أكثر وقائمة على الاستثمار الحقيقي، ولقد جاء إنشاء أول مصرف إسلامي يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عام ١٩٧٥م، حيث تقوم المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ، حيث القاعدتين الشرعيتين " الخراج بالضمان والغنم بالغرم " هما أساس الاقتصاد الإسلامي.

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي ظهرت إلى الوجود في أهم دولة (الولايات المتحدة الأمريكية) التي تحمل الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وتدعو له ، وامتدت تأثيراتها إلى بقية أنحاء العالم في صورة ركود وتضخم وبطالة ، ما هو إلا دليل على فشل هذا الفكر القائم على القروض بفائدة وهو الربا الذي حذر منه الإسلام قبل آلاف السنين، ولا يزال العالم إلى يومنا هذا يعاني من آثار هذه الأزمات ويتحدث عنها ويحللها أملاً في الوصول إلى حلول جذرية للتخلص من هذه الأزمات المالية العالمية.

وجاءت هذه الدراسة لبيان أسباب وخصائص ونتائج الأزمات المالية العالمية، من ثم تسليط الضوء على موقف المصارف الإسلامية إزاء هذه الأزمات ووضع اقتراحات معالجة من منظور إسلامي، داعيةً المولى بالتوفيق والسداد، فما كان صواباً فمن الله وما كان خطأً فذلك اجتهادي.

مشكلة الدراسة

يطرح البحث عدة تساؤلات من أبرزها :

١. ما هي أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم؟

٢. ما هي أسباب الأزمات المالية العالمية؟

٣. ما هي نتائج أزمة عام ٢٠٠٨؟

٤. ما هو موقف المصارف الإسلامية تجاه تلك الأزمات؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

١. التعرف على أهم الأزمات المالية العالمية.

٢. بيان الأسباب الرئيسية للأزمات المالية العالمية.

٣. توضيح نتائج أزمة ٢٠٠٨.

٤. بيان إجراءات مكافحة الأزمات المالية من وجهة نظر إسلامية.

أهمية الدراسة

توجد أهمية بالغة للدراسة والبحث حول الأزمات المالية العالمية تتمثل في انحدار الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة، و ضرورة إيجاد مخرج منها، والحد من تداعياتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على حدٍ سواء على الأفراد و المجتمعات، وتسليط الضوء على المصارف الإسلامية وخدماتها كون النظام الإسلامي في الاقتصاد هو المنقذ الوحيد من تلك الأزمات.

منهج الدراسة

إن منهجي في هذا البحث هو منهج تحليلي استقرائي اجتهدت فيه بتقسيم بحثي إلى محورين ، يبيّن في المبحث الأول ماهية الأزمة المالية وأنواعها وخصائصها وأسبابها ونتائجها ، أما المبحث الثاني فيتحدث عن أثرها ومعالجتها من منظور إسلامي.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : عام ٢٠١٨-٢٠١٩م.

الدراسات السابقة

١- رسالة ماجستير بعنوان "الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار والحلول المقترحة" للدكتور حسين بو رعدة، تناول فيه الحديث عن الأزمات من منظور مالي، ولقد تميزت دراستي عنه في التطرق للجانب الإسلامي ودوره في معالجة الأزمات المالية العالمية.

٢- بحث بعنوان "الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية" للباحثة أسماء دردور، من جامعة العربي بن مهدي أم البواقي - الجزائر، حيث تناولت الحديث عن مستقبل العولمة المالية في ظل الأزمة المالية، وتميزت دراستي عنها من حيث الشمولية والتوسع بالموضوع.

المبحث الأول : الأزمة المالية : مفهومها ، أنواعها ، خصائصها ، أسبابها ونتائجها

المطلب الأول : مفاهيم أساسية

الفرع الأول : مفهوم المال (لغةً واصطلاحاً)

أولاً : المال لغةً

كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان (ج) أموال^(١).

ثانياً : المال اصطلاحاً :

هو كل ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع به انتفاعاً عادياً، وعلى ذلك لا يعد الشيء مالاً في الشرع إلا إذا توافر فيه أمران : إمكان إحرازه، وإمكان الانتفاع به انتفاعاً عادياً سواء أكان محرزاً ومنتفعاً به فعلاً كجميع الأشياء التي تملكها من أرض ومتاع وحيوان ونقود، أم كان غير محرز ولا منتفع به ولكن من الممكن أن يتحقق فيه ذلك كجميع المباح من الأعيان مثل السمك في البحر والطير في السماء والصيد في الفلوات، والشجر في الغابات إذ من الممكن أن يحاز كل ذلك وينتفع به. وعلى هذا لا يصح أن ينصرف لفظ المال عند الإطلاق إلى النقد أو إلى الذهب فقط، بل هو عام يستغرق بعمومه جميع ما ينتفع به من النقد والمتاع والأشياء والحيوان والأراضي وغير ذلك مما فيه مصلحة مشروعة للإنسان ويمكن الانتفاع به شرعاً. وهو كل ما يملكه الإنسان أو الجماعة من متاع وعروض تجارة وعقار ونقود وحيوان^(٢).

١- مصطفى، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص ٨٩٢.

٢- عبد الناصر ، جمال ، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دار المشرق الثقافي ، عمان-الأردن، ص٣١٦،٣١٧.

الفرع الثاني : مفهوم الأزمة المالية

أولاً : الأزمة لغةً: (الأزمة-الأزمة): الضيق والشدة؛ يُقال: أزمة مالية، وأزمة سياسية، وأزمة مرصية^(١).

ثانياً : الأزمة المالية اصطلاحاً :

هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية(للفظ أو للعملة الأجنبية مثلاً) ، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها فمثلاً إذا حل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في قيمة عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو في مجموعة من المؤسسات المالية فإن الأثر سيمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد^(٢).

وهي أيضاً : اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى^(٣).

وتعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول، ويطلق مصطلح الأزمة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. والأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية أو عامة تشمل عدة دول. وقد استخدم الكُتّاب الأمريكيون تعبير الدورة (cycle) بدلاً من كلمة الأزمة (crisis)، وهناك فرق بين التعبيرين لأن الأزمة تدل على الاضطراب بينما الدورة تدل على الانتظام في التعاقب. وتعليل الأزمات الاقتصادية عند الاشتراكيين أنهم يحملون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات ويعلمونها بسبب الفوضى في الإنتاج وعدم المساواة في التوزيع أو قلة استهلاك الطبقة العاملة. ويفسر الكثير من الكُتّاب الأزمة بالعوامل النقدية، وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمانات طريق التوسع فيه بحيث يؤدي الى رفع أسعار الفائدة، فيقل المتداول من النقود، ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار بحيث يصل إلى حد يؤدي إلى زيادة الطلب، فتنتعش الأسعار نسبياً، ويتسع نطاق الإنتاج ويُقبل الأفراد على الاقتراض وتزداد عملية الخصم ، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بالمغالاة في الاقتراض^(٤).

١- بقال، عبد الحسين محمد علي، المعجم العجمي، الناشر : مؤسسة الطباعة والنشر لجامعة طهران ،الجزء الأول، الطبعة الأولى،ص١٤٥.

٢- علوش، إبراهيم، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، من موقع www.aljazeera.net/knowledge، ص١٠٣.

٣- حسنين، حاتم أبو زيد عبد الراضي، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب، مكتب التدريب، اسبوط، مصر، ص٢.

٤- النجفي، حسن، القاموس الاقتصادي، مديرية مطبعة الادارة المحلية، بغداد ١٩٧٧، ص٨٩.

الفرع الثالث : مفهوم الركود الاقتصادي

هو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما ، أو نمو سلبي في النمو الاقتصادي الحقيقي لمدة فصلين متتاليين من السنة. وتبدو تأثيرات وانعكاسات الركود الاقتصادي واضحة في صورة انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي لأشهر متعددة ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للدولة وزيادة معدل البطالة ، و إن استمرار الركود لمدة طويلة من الزمن يؤدي إلى الكساد الاقتصادي ، وإذا كان الكساد الاقتصادي كبيراً وخطيراً فإنه يصبح انهياراً اقتصادياً^(١).

١- أبو فارة ، يوسف (٢٠٠٩) ، إدارة الأزمات : مدخل متكامل ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ص٤٦.

المطلب الثاني : الأزمات المالية (أنواعها وخصائصها)

يتم في هذا المطلب طرح أنواع الأزمات المالية وخصائصها :

الفرع الأول : أنواع الأزمات المالية :

١- الأزمات المصرفية : تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع لديه ، فيحدث ما يسمى أزمة سيولة لدى البنك ، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى هذه الحالة أزمة مصرفية ، ويحدث العكس أي عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان^(١).

٢-أزمات العملة وأسعار الصرف :يُقال أن هناك أزمة صرف في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف وإجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة^(٢).

٣-أزمات أسواق المال حالة الفقاعات : تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة (الحقيقية) على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل -كأسهم على سبيل المثال- هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور ، فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى ،سواء في نفس القطاع ، أو القطاعات الأخرى^(٣).

١- أبو الغيث ، داليا ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي ، الموقع : groups.google.com ، ص ١٠ .

٢- طلفاح ، أحمد ، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، ص ٧.

٣- صالح ، مفتاح ، ومعارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية ، ص ٥، بحث منشور، الموقع:

الفرع الثاني : خصائص الأزمات المالية (1) :

إن هذه الأنواع من الأزمات وإن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:

- ١- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها ، وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.
- ٢- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- ٣- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- ٤- إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة ، نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي ، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- ٥- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الانماط التنظيمية المألوفة ، واحتكار النظم ، أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- ٦- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي ، يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

١- بلعزوز بن علي ، عبوة هودة ، الأزمة المالية وسبل معالجتها ، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنيطة ، /ar/al-azmah.com، ص٤.

المطلب الثالث : أسباب الأزمات المالية العالمية ونتائجها

سوف يتم التعرف على أسباب الأزمات المالية العالمية ونتائجها في هذا المطلب بشكل مفصل :

الفرع الأول : الأسباب الأزمات المالية العالمية :

من الإجحاف حصر هذه الأزمة وتفزيماها في أزمة مالية فقط والحقيقة المنصفة هي اعتبار هذه الأزمة أزمة فكرية تضرب بقوة المنظومة الفكرية الفلسفية للنظام الرأسمالي الغربي خصوصاً ، هذا النظام الذي هو الآن محل جدل كبير بل شك أكبر يرقى إلى درجات اليقين أنه يحمل بذور فناءه بين طياته كما نبه إلى ذلك الكثير منك دهاقنة الاقتصاد الغربي منذ أزمة ١٩٢٩ حيث اعترف بهذه الحقيقة الاقتصادي البريطاني كينز حينما وضع خطة لإنقاذ الاقتصاد الغربي من أزمة الكساد الكبير من أهم بنودها تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر، وضرورة تدخل الدولة في إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي ، وهذا ما ينادي به أيضاً الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس إلي" حيث قال : " إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتُصوب تصويماً عاجلاً ، وكما قال العديد كذلك من رجال الاقتصاد الثقات ، إلا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تفوق إفلاسه"^(١).

إذن فالأسباب التي كانت وراء هذه الأزمة وحسب رأي الكثير من المحليين ترجع إلى العديد من الأسباب : أسباب رئيسية أو استراتيجية ، وأسباب أخلاقية، وأسباب تقنية أو فنية.

أولاً : الأسباب الرئيسية :

١. **التغير في معدلات الفائدة** : إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغيرة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعي أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من ٢% إلى حوالي ٥.٧%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وازداد عددهم مع مرور الوقت محدثاً جواً من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، الأمر الذي أدى إلى تراجع أسعار العقارات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية: تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تفترض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقرضين ; إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع^(٢).

١. مرجع سابق، أبو الغيث، داليا، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، ص ٢٠.

٢. عودة، مراد رايق رشيد، "أسباب الأزمة الاقتصادية القريية والبعيدة رؤية إسلامية" القاهرة(مصر) ٢٠٠٨، ص ١٦.

٢. **التوريق** : التوريق هو عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها مشترو المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة، يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة، وهكذا تضاعل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعلت دقة تقييم الضمانات^(١).

٣. **ضعف الرقابة الإشراف** : حيث إن المؤسسات المالية تشتري سندات أولية بضمان الدين العقاري ويتم إعادة إنتاجها أو إعادة بيعها في السوق الموازية عدة مرات بوجود من يشتريها، وهذا أمر ناجم عن ضعف الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات الوسيطة ، وهكذا نلاحظ أنه تم بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط ، وهو أساساً أصل ضعيف وغير قوي ومهدد، فإذا انهار جزء ينهار الكل^(٢) ، وعليه فإن المبادئ السليمة للمحاسبة المالية تشير إلى ضرورة ربط التوسع في الإقراض من البنوك بنسبة معينة مما تمتلكه من رأسمال واحتياطي ، وإلا وقعت في دائرة المخاطر، ولذلك حددت اتفاقية "بازل" للرقابة أن تمارس البنوك المركزية دور الرقابة على البنوك التجارية ، فإن ما عرف باسم بنوك الاستثمار لا تخضع لرقابة البنك المركزي ، ومن هنا توسعت بعض البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها^(٣).

١. العتوم، عامر يوسف. "أسباب الأزمة المالية العالمية". المؤتمر الرابع ل"بحوث الرسائل والأطروحات الجامعية". الأردن، ٢٠١٢.

٢. اللوزي، موسى وآخرون، الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان(الأردن) ٢٠١١، ص٥٤.

٣. الرفاعي، حسن، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي،(لبنان). ٢٠٠٩، ص٤.

٤. العامل النفسي : تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة وخاصة المستثمرين بالتوقع حول المستقبل عند اتخاذ قراراتها ، وتتأثر توقعاتها بعوامل اقتصادية ونفسية معقدة الأمر الذي يجعلها ذات صلة غير منتظمة ولا تستند بالضرورة إلى المنطق أو الرشد الاقتصادي ، ويصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة وتوقعات متشائمة ، فإذا تفاعل المستثمرون أو المضاربون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ومضارباتهم الآن مما يميل إلى إيجاد مزيد من التوسع وتسارع العجلة الاقتصادية ، أما في حالة التشاؤم فيحجمون عن الاستثمار وإبرام الصفقات مما يؤدي إلى آثار انكماشية مضاعفة ، ونظراً للطبيعة المعقدة لهذه التوقعات فلا أحد يستطيع التنبؤ باتجاهها، وعلى صعيد الأزمة المالية العالمية تلعب التوقعات دوراً كبيراً وساهمت بقوة في انفجار الفقاعة العقارية ، بحيث كانت هناك حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية ، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإحجام عن الإقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفاً من نقص في السيولة لديها، مما ساهم بالضغط للأعلى على معدلات الفوائد وخلق شحاً في السيولة ، من جهة أخرى فإن التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة هلع في أوساط الأفراد العاديين والمضاربيين ودفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة، الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي^(١).

٥. استخدام المشتقات المالية :

المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولاً، والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانياً، وهي تشمل: المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها ٢٥٣٧٢ مليار دولار في نهاية شهر ٢٠٠٩١٦، وهي موزعة كالاتي : (٢٤٧٠ مليار دولار عقود مشتقات العملات)، (١٥٤٧٨ مليار دولار عقود مشتقات سعر الفائدة)، (٨٧٩ مليار دولار عقود مشتقات الأسهم)، (٦٨٩ مليار دولار عقود مشتقات السلع) ، (٥٨٥٥ مليار دولار عقود مشتقات أخرى). أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدره بنك التسويات الدولي بمبلغ ٦٠٠ تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي^(٢).

١. الأسرج، حسين عبد المطلب، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري"، ص ١٠.

٢. العنوم، عامر يوسف، "أسباب الأزمة المالية العالمية-رؤية إسلامية" جامعة اليرموك، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن ٢٠٠٩، ص ٧.

ثانياً : أسباب أخلاقية :

انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله ، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين و حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم^(١).

ثالثاً : الأسباب الفنية او التقنية للأزمة^(٢):

١. تخلي النظام النقدي عن الغطاء الذهبي أو الفضي للعملة واستبداله بالدولار وهذا أحدث تضخماً من خلال سك النقود.

٢. إدارة النظام المصرفي بصفة عامة تتلخص في كفاءة إدارة السياسات المصرفية وهي إدارة السيولة والربحية، وإدارة مخاطر الائتمان ، وإدارة كفاية رأْي المال ، والسبب الرئيسي للأزمة في هذا الإطار تتمثل في أن وحدات الجهاز المصرفي العالمي لم تنقيد بهذه السياسات بشكل كافي وذلك لأنها ركزت على الربح السريع والضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط.

٣. تجاوز البنوك التجارية اختصاصاتها الأصلية كوسيط بين المدخر المستثمر ، وأصبحت مستثمراً خالصاً تمارس عملية المضاربة.

٤. عجز في الميزانية الحكومية للولايات المتحدة والذي بلغ ٤١٠ مليار دولار في ٢٠٠٩

٥. تزايد أعباء المديونية التي ارتفعت من ٤.٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

١- الراوي، قتيبة فوزي ، علاج الأزمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم، المؤتمر العلمي الحادي عشر، ٢٠١٠، ص٨.

٢- حناشي ، علي بن صالح ، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، ص١٥.

الفرع الثاني : النتائج المترتبة على الأزمات المالية العالمية :

نجم عن الأزمة المالية العالمية مجموعة من الآثار التي شملت المجالات المختلفة، ومن أهمها :

أولاً : تراجع معدلات النمو :

انعكست أزمة الائتمان على تراجع معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة، ورغم قيام البنوك المركزية في العديد من الدول الكبرى بضخ سيولة في محاولة لتخفيف حدة أزمة الائتمان فإن معدلات الائتمان قد استمرت في التراجع^(١).

ثانياً : التراجع في الاستثمار والأنشطة الاقتصادية :

أدت الأزمة إلى تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية العالمية، وأثرت بصورة واضحة على مستويات الطلب على الكثير من السلع والخدمات، وانعكس ذلك على أسعار هذه السلع والخدمات، وهذا أثر في خطط المنظمات بدرجة واضحة. ومن أهم المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة هو أن تأثيراتها لم تقتصر على الأسواق المالية الوهمية بل امتدت هذه التأثيرات إلى الأسواق المالية الحقيقية . وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع واضح في عمليات الاستثمار خصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة (أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان). وقد تعرضت الاستثمارات الأجنبية في كثير من دول العالم إلى هزات قوية بسبب الأزمة المالية العالمية وتردي الأوضاع الاستثمارية في البيئة الأميركية. ومن المعروف ان أصحاب رؤوس الأموال يميلون إلى استثمار أموالهم في عدة أسواق مالية في نفس الوقت (اعتماداً على مبدأ توزيع المخاطر)، وإذا تعرضوا لخسائر في سوق ما فإنهم يعملون على سحب أموالهم المستثمرة في أسواق دول أخرى من أجل تعويض الخسائر أو من أجل منع خسائر أخرى محتملة، وهذا الأمر يعني تصدير الأزمة المالية من الولايات المتحدة الأميركية إلى دول العالم الأخرى في ظل القيام بتصحيح بعض الأوضاع السيئة في الأسواق المالية، أو القيام بتسييل الأسهم في الأسواق المحلية من أجل تخفيف خسائر المستثمرين والمحافظة على استثماراتهم الخارجية، وهذا يزيد الانخفاض في الأسواق المحلية^(٢).

١- مقداد، سامي محمد، الأسباب الحقيقية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة و أهم الإجراءات العالمية في مواجهتها، دراسة مقدمة لليوم الدراسي " الاقتصاد الإسلامي و البدائل المتاحة"، الجامعة الإسلامية- كلية التجارة- قسم الاقتصاد و العلوم السياسية- غزة، ١٥/٤/٢٠١٢، ص٩

٢- أبو فارة، يوسف (٢٠٠٩)، إدارة الأزمات : مدخل متكامل ، دار إيثار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص١١٩.

ثالثاً : نقص السيولة النقدية :

لقد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية بمعدل ١% وبدون ضمانات سوى ملكية العقار. مما أدى إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة، وبعد ارتفاع سعر الفائدة إلى ٥.٢٥% مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض وبالتالي رفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية ، وترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه امتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينهم في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية^(٣).

رابعاً: ارتفاع معدلات التضخم

والتي تجاوزت ٥.٤% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى ١.٥%، وفقدان أكثر من ٣ مليون شخص لوظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهرياً لتصل إجمالي ما فقدوا وظائف في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو ٢٠٠٨ أكثر من نصف مليون شخص وقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ٥.٣ مليون عاطل في ٢٠٠٩/٣/١٢^(٤).

٣- مراد، ناصر ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ص ٥.

٤- مريم، طنبى، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، جامعة محمد خيصر-بسكرة، ص ١٣٥.

المبحث الثاني : الأزمة المالية: أثرها ومعالجتها من منظور إسلامي

المطلب الأول : الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت خلال القرن العشرين

سيتم التعرف على أهم الأزمات المالية العالمية التي أثرت على العالم في هذا المطلب :

أولاً : الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩م (الكساد الكبير) :

فيما يتعلق بتجربة الكساد العالمي العظيم(١٩٢٩-١٩٣٣) فقد استمرت الأزمة لحوالي خمس سنوات وتعمقت الأزمة بوصولها إلى مرحلة الكساد العالمي نتيجة الاعتقاد بحرية الأسواق الكفيلة بمعالجة القوى الركودية بشكل تلقائي، حتى جاء للرئاسة الأمريكية الرئيس روزفلت متأثراً بنظرية كينز التي استدعت تحليلاتها تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد في فترات الركود والكساد لتعويض فشل السوق وعجز نشاط القطاع الخاص في الحيلولة دون حدوث الركود ومعالجته عند حدوثه . ولقد تحققت الأزمة واستمرت في حدها الأدنى خمس سنوات بفعل الأسباب التالية^(١):

- ساهم رفع النظام الاحتياطي لسعر الخصم في اغسطس ١٩٢٩ ، في حدوث صدمة في النظام المالي، بعد أن كانت الأسواق المالية شهدت رواجاً كبيراً مما أدى إلى حدوث الكساد الاقتصادي الكبير .
- تشير عملية تحليل التاريخ النقدي الأمريكي إلى بقاء النظام الفيدرالي ساكناً خلال أزمة البنوك وهي الأزمة التي اعتبرت من أشد الأزمات التي سجلها تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- وبانتهاء الأزمة في مارس ١٩٣٣، كان ثلث البنوك قد انهار، ويعتقد بعض خبراء النقد بأن تراجع عرض النقد بنسبة ٢٥% خلال فترة الأزمة ، كان من أهم الأسباب المؤدية إلى تعميق حدة الكساد الاقتصادي العالمي.

١- بيسسو، فواد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، ٢٠١٠، ص٢١٦، ٢١٣.

ثانياً : أزمة البورصة الأمريكية في عام ١٩٦٣ م :

إثر مقتل الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) انهارت البورصة الأمريكية، وانخفضت أسعار الأوراق المالية إلى أدنى مستوى لها، ورغم أن الأزمة لم تستمر كثيراً، إلا أنها هزت الأسواق المالية الأمريكية والدولية ، وخاصة في الثلاثة الأيام الأولى منها^(١).

ثالثاً : أزمة يوم الاثنين الأسود (١٩ تشرين الأول ١٩٨٧) :

لقد نشأت الأزمة أولاً في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت العدوى إلى الأسواق المالية في العالم وفي حقيقة الأمر، فإن أزمة الأسواق المالية كانت قد بدأت في فرنسا ونيوزلندا وإسبانيا في يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر ١٩٨٧م وانتقلت للأسواق الأمريكية، لقد انخفضت أسعار الأوراق المالية في الأسواق الأمريكية بنسبة تجاوزت ٣٠% خلال الفترة ١٢-١٦ أكتوبر ١٩٨٧م^(٢).

رابعاً : أزمة النمر الآسيوية ١٩٩٧ :

حدثت عام ١٩٩٧ فقد شهدت الدول الآسيوية وهي دول (إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وهونغ كونغ، وتايلند، ولاوس، والفلبين، وكمبوديا) أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة، حيث فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها. ومن أبرز ما ترتب على تلك الأزمة هي الآثار المباشرة على دول أخرى مثل: الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها. وقد تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ ١٨٠% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها، وتدخلت على إثرها المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي^(٣).

١- سالم، سالم محمد عبد العزيز، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية، كلية فلسطين التقنية، العروب-فلسطين، ص٧.

٢- هندي، منير، الاوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧، ص٥٨٧.

٣- قندج، عدلي شحادة، الأزمة المالية العالمية : الجذور، الأسباب، الآثار، وخطط الإنقاذ، الطبعة ٢٠٠٩، عمان-الأردن، ص ١١.

أما أسباب هذه الأزمة فيمكن تحديدها بالآتي^(١) :

- ١- ثبات سعر الصرف في هذه البلدان أعطى إحساساً زائفاً بالأمان.
- ٢- إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار.
- ٣- اتساع عجز الحساب الجاري.
- ٤- ضعف الصادرات نتيجة لارتفاع قيمة الدولار مقابل الين الياباني وخفض الصين لعملتها عام ١٩٩٤.
- ٥- المضاربة على سعر العملة.

١- العزاوي، محمد عبد الوهاب، وخميس، عبد السلام محمد، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٢٥

المطلب الثاني : الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

تعتبر الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ ٢٠٠٨ من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، ولقد كانت أسواق الرهن العقاري تخضع لدرجة عالية من التنظيم حتى الثمانينات، ولكن في أوائل الثمانينات تحررت أسواق الرهن العقاري في العديد من الدول المتقدمة. وبدأ الانهيار بحدوث أزمة الرهن العقاري في أميركا نتيجة حصول مواطن ما على قرض من المصرف لشراء منزل بضمان مصارف متخصصة في ضمان رهونات ولكن بنسب فائدة عالية. فإذا عجز المواطن عن تسديد القسط يسدّد المصرف الضامن بدلاً عنه مقابل دفع الرسوم عنه. وبتراكم المديونيات عجزت المصارف الضامنة عن تسديد الأموال للمصارف المقرضة فأعلنت عن إفلاس جماعي خوفاً من الملاحقة القانونية. وهو ما أدى في النهاية إلى عدم توفر السيولة لدى المصارف المقرضة لشراء العقارات، وأفلس بعضها، وسرت حمى الانهيار، وخشي المودعون على مدخراتهم ; فتوقف إيداع الأموال في المصارف، وسعى الكثيرون لسحب ودائعهم خوفاً من التأثير بموجة الانهيارات; وتعذر على بعض المصارف الدفع لعملائه، مما دعا السلطات الأمريكية والأوروبية إلى ضخ المليارات الكثيرة لمواجهة موجة الطلب المتزايدة على العملة من قبل المواطنين. وهكذا لم تمض أيام حتى وجد العالم نفسه على حافة مشكلة بلا حل، وزاد من حدتها الصراع على السلطة ومصالح المصارف والسماسرة. وأفلست مصارف كبرى في العالم، وانهارت بورصات السماسرة وأسواق المال والتداولات، وضربت موجة عاتية كـ " تسونامي " الأسواق المالية. وما زاد حدة الأزمة ، هو أن معظم المنازل المرهونة مباني سابقة التجهيز، وهو ما يعني أن عمرها محدود ، وفي حالة الكوارث الطبيعية كالفيضانات فإنها تنتهي تماماً، إلا أن القروض تظل معلقة برقاب المقترضين^(١).

١- العزاوي، محمد عبد الوهاب، وخميس، عبد السلام محمد، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٤٨، ٤٧.

المطلب الثالث : تأثير الأردن بالأزمة المالية العالمية

يمكن بيان مدى تأثير المملكة الأردنية الهاشمية بالأزمة المالية العالمية من خلال التعرف إلى ميزانية البنك المركزي الأردني بعد الأزمة المالية العالمية^(١):

لقد نمت الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك المركزي بنسبة تجاوزت ١١٪ في نهاية آذار الماضي مقارنة مع نهاية تموز ٢٠٠٨ (أي قبل تفجر الأزمة المالية العالمية) . ويذكر أن معدل نمو الميزانية خلال السنوات الثلاثة السابقة كان بحوالي ٩٪ سنوياً . ووصل معدل نمو الميزانية في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة مع نهاية عام ٢٠٠٧ الى حوالي ١٦٪.

أ- جانب الموجودات

من أبرز التطورات في جانب الموجودات هو نمو رصيد احتياطيات البنك المركزي الأردني الأجنبية بنسبة ١٣.٧٪ ، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لأكثر من ستة أشهر. وقد جاء ذلك النمو محصلة لنمو بند السندات والأذونات بنسبة ٧٧.٣٪ من جهة، وتراجع بند نقد وأرصدة وودائع جاهزة في البنوك الخارجية بنسبة ٢٥٪ من جهة ثانية. وكان ذلك التحول بسبب توجه البنك المركزي الى استثمار جزء من موجوداته على شكل أذونات وسندات خزينة أمريكية من نقد و أرصدة وودائع لدى بنوك في الخارج وذلك تجنباً للمخاطر الناجمة عن فشل عدد كبير من البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز الملاحظات الهامة الأخرى في جانب الموجودات نذكر؛ أولاً النمو البسيط للديون على القطاع العام (الحكومة المركزية) والتي بلغت نسبته ٢.٩ بالمئة فقط، وهذا يعني أن الحكومة لم تلجأ للاقتراض من البنك المركزي خلال فترة الأزمة المالية العالمية؛ وثانياً عدم تغير قيمة بند " التسهيلات للبنوك المتعثرة" Bail-Out Operation خلال فترة الأزمة المالية، وهذا مؤشر آخر على أن البنك المركزي لم يقدم أية تسهيلات لأي من البنوك العاملة في المملكة خلال فترة الأزمة المالية العالمية وذلك لعدم حاجة أي بنك عامل في المملكة لأي مساعدة نظراً لأن الوضع المالي للبنوك مريح جداً، بعكس ما حصل في بعض الدول النامية والمتقدمة.

ب- جانب المطلوبات

من أبرز التطورات في جانب المطلوبات هي نمو ودائع البنوك لدى البنك المركزي بنسبة كبيرة بلغت ٢١.٥% وهذا ناجم عن زيادة الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك وبحثها عن الاستثمار محلياً. وهذه الزيادة تعكس ارتفاع تقييم البنوك لعلو المخاطرة ، الأمر الذي دفعها لإيداع أموالها الفائضة لدى البنك المركزي بفائدة تراوحت ما بين ٣.٥-٤%. وتشير بيانات ميزانية البنك المركزي إلى نمو الاحتياطيات الفائضة لدى المركزي بنسبة ٣٤٠.٦% ، ونمو الودائع بفوائد بشكل واضح بنسبة بلغت ٦٥١.٩%.

١- فندح ، عدلي شحادة، الأزمة المالية العالمية، ٢٠٠٩، عمان-الأردن، ص ٧٩، ٨٠.

أهم الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على الأردن^(١):

- ١- الهبوط الكبير في أسعار الأسهم والذي وصل إلى حوالي ٢٥%، وكذلك انخفضت أسعار الأسهم لأكثر من ربع الشركات المدرجة في البورصة عن القيمة الاسمية لأسعار هذه الأزمة.
- ٢- زيادة نسبة البطالة في الأردن، وقد يكون سبب ذلك عودة بعض المغتربين العاملين في الخارج إلى الأردن بسبب انعكاسات الأزمة.
- ٣- تضرر قيم المنح والمساعدات الخارجية للأردن بصورة سلبية.
- ٤- التراجع في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من حوالي ٨.٨% في العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٧.٨% في العام ٢٠٠٨.
- ٥- تضرر قيمة صادرات الأردن إلى الأسواق الخارجية بفعل الركود في تلك الأسواق في ضوء تأثيرات الأزمة المالية العالمية.
- ٦- تأثر قيمة الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الخليجية في الأردن بسبب تداعيات الأزمة.

١- مرجع سابق، أبو فارة، يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ٣٣٦، ٣٣٧.

المطلب الرابع : المصارف الإسلامية والأزمات المالية

يبين هذا المطلب موقف المصارف الإسلامية إزاء الأزمات المالية العالمية من خلال التعرف أولاً إلى ماهية المصارف الإسلامية وخدماتها ، ومن ثم بيان حلول معالجة على المدى الطويل من منظور إسلامي :

الفرع الأول : ماهية المصارف الإسلامية وخدماتها

تجلّت ذروة الإعصار المالي في العالم عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، إلا أن ذلك لا يعني أن سبب المشكلة ينحصر في أزمة الرهن العقاري بل إن جذور المسألة تعود إلى عقود طويلة وترتبط بتشريعات النظام الاقتصادي الرأسمالي^(١).

وقد كان الربا هو أبرز أسباب الرهن العقاري الذي أدى إلى عجز الناس عن تسديد القروض التي اشتروا بها منازلهم وازدادت عروض البيوت المعروضة لبيع بلغت ثلاثة ملايين وبرزت مشكلة توفر السيولة للبنوك لعدم استرداد الديون المترتبة على العقارات فانفجرت الأزمة^(٢).

حيث فتحت الأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم أنظار الناس على فشل النظام الرأسمالي على نظام بنكي يعتمد على نظام الفائدة الذي تصنفه الديانات السماوية تحت مسمى الربا المحرم^(٣).

لقد ركزت المصارف الإسلامية منذ تأسيسها في منتصف السبعينات على التمويل الاستهلاكي للأفراد والمؤسسات وعلى المنتجات الإسلامية التي تتميز بأرباح مضمونة وذات مخاطر منخفضة متمثلة في صيغة المرابحة باعتبارها عقد بيع تنتقل فيه مخاطر الأصل محل التمويل فوراً إلى الزبون عند التعاقد وابتعدت عن التمويل بصيغة المشاركة التي يتم فيها اقتسام الربح والخسارة مع الزبون وكذلك صيغة المضاربة التي يتحمل فيها المصرف لوحده الخسارة باعتباره صاحب رأس المال ما لم يثبت تقصير أو إهمال الزبون المضارب وبالتالي فهي نأت بنفسها عن تطبيق المبدأ الشرعي " الغنم بالغرم" أو "الخراج بالضمان" في سبيل تحقيق أرباح بأقل مخاطر ممكنة^(٤).

١- الوكيل، محمد إبراهيم خيرى، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة ٢٠١٤م، ص٣٢٧.

٢- المرجع السابق، ص٣٢٨.

٣- عسكر، صالح، المعاملات المالية التعاونية والتشاركية الإسلامية وأثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية وعلاجها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، جامعة الجنان، ٢٠٠٩، ص٢.

٤- العزاوي، محمد عبد الوهاب، وخميس، عبد السلام محمد، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٩٧.

وتعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في مجال تبادل المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(١).

أما أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية تتلخص في قيام البنك الإسلامي بمهام الوساطة المالية بدون الاعتماد على سعر الفائدة عن طريق قيامه بالوظيفتين الرئيسيتين التاليتين وباستخدام أساليب تتفق مع الشريعة الإسلامية^(٢):

أ- تجميع المدخرات والودائع

وهي تنقسم إلى : الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب، وحسابات الاستثمار المشترك، و حسابات الاستثمار المخصص.

ب- تقديم القروض ونشاط الاستثمار

حيث يكمل البنك وظيفته كوسيط مالي عن طريق استخدام هذه الأموال في مجالات الاستثمار المتنوعة، ويمثل استخدام الأموال أهم مجالات الاختلاف بين البنك الإسلامي والتقليدي.

ولا بد من الإشارة هنا أن اختلاف طبيعة عمل البنك الإسلامي عن البنك التجاري التقليدي في مجال الاستثمار يعود بشكل رئيسي إلى نظرة الإسلام إلى عنصر رأس المال. فالنقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي تعتبر أداة للتبادل ومقياس للقيمة وليس سلعة. في حين أن البنوك التجارية التقليدية تقوم على أساس المتاجرة بالنقود ومنح القروض بالاستناد إلى سعر الفائدة^(٣).

وبأخذ وجهة نظر الإسلام في النقود وأهمية مشاركة الجهد البشري في استخدام رأس المال، يمكننا إيجاز الوسائل التي تتبعها البنوك الإسلامية في مجال استخدامات الأموال^(٤):

١- المضاربة : عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر.

١- السبلاني، غسان، المصارف الإسلامية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٨٤.

٢- صلاح، جمال محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك المركزي الأردني، آذار ١٩٩١، ص ٢ وما بعدها.

٣- المرجع السابق ص ٣.

٤- سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية، طبعة معدلة، ٢٠١٥، ص ١٧٧، ١٥١، ١١٧.

٢- المشاركة : اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز احدهما عن غيره في رأس المال والربح.

٣- المرابحة : هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك الإسلامي مثلاً) بأن يشتري سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين.

٤- وسائل تمويلية أخرى : كالاستثمار المباشر ، وشراء الأوراق المالية.

الفرع الثاني : دور المصارف الإسلامية في بناء سوق مالية

تنوعت المؤشرات الدالة على نمو سريع في الصناعة المالية الإسلامية خلال العقد الأخير. فعدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة على الساحتين الاقليمية والدولية حالياً يربو على ثلاثمئة مؤسسة تعمل في اربعة وثمانين بلداً وسوقاً ناشئة، وهي تتعامل بأموال يقارب حجمها ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. ومن أهم أسباب هذه النمو نجاح الصناعة المالية الإسلامية الناشئة في استقطاب نصيب من الأرصدة النفطية الخليجية وشرائح متزايدة من العملاء الذين يرغبون في الاستثمار في أعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، علماً بأن متوسط معدلات العائد من هذه الصناعة تـد تجاوز نظيره من الصناعة المالية التقليدية، حتى أن المسؤولين عن السياسة الاقتصادية يهتمون بشكل متزايد بالمنافع الاقتصادية للعمليات المالية الإسلامية بسبب ارتكازها على مبادئ عمل مصرفي خالٍ من الآثار التضخمية لأنها تؤدي إلى تطابق بين النشاطين الاقتصادي والمالي^(١).

ومع الصحوة الإسلامية التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال البلدان الإسلامية، تطور التيار الإسلامي تدريجياً، واتضحت معه الحاجة إلى ضرورة العودة إلى الذات-نتيجة فشل التقليد والاتباع- وذلك بالرجوع إلى شرائح الدين الحنيف نستنبط منه منهجاً ونظاماً لجميع نواحي الحياة-سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها- تلك الشريعة المتكاملة المرنة التي توائم مع متطلبات الحضارة الإنسانية في كل مكان وزمان^(٢).

ومن هذا المنطلق نشأت المصارف الإسلامية لتكون البديل الإسلامي عن البنوك التجارية التي انتشرت في العالم العربي والإسلامي حيث نظر رجال الاقتصاد الإسلامي في المعاملات المالية الإسلامية وأنتجوا منها منتجات إسلامية تصلح للتطبيق في العمل المصرفي الإسلامي. وقد أثبتت هذه المصارف وجودها حتى بلغت أكثر من مائتي مصرف، ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما قامت البنوك التجارية بفتح نوافذ إسلامية لها وبعضها تحول بالكامل إلى مصرف إسلامي. وقد لفتت هذه المصارف بمنتجاتها العالم الغربي^(٣).

١- سفر، أحمد، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٦، ص١٤٤.

٢- علي، أحمد شعبان محمد، الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية ، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص٥٩.

٣- عبدالله، خالد أمين، و صقر، محمد أحمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى ، عمان - ٢٠٠٩، ص١٤٩.

الفرع الثالث: موقف المصارف الإسلامية من الأزمات المالية العالمية

أولاً : البنوك الإسلامية وأزمة الديون:

لم تتأثر صناعة الصيرفة الإسلامية بالأزمة المالية العالمية مباشرة، ولكنها تأثرت بنواتج الأزمة كانخفاض الاسواق المالية وتعثر بعض المؤسسات المدينة للمؤسسات المالية الإسلامية وانكماش الاقتصاد الحقيقي، لكن رب محنة تحمل في طياتها منحة، فقد جاءت الأزمة لتكشف عن مدى قوة الاصول التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وقدرتها على حماية الاقتصاد من الازمات، وبالتالي فقد اكتسبت الاعتراف الدولي بها، كما ان الأزمة ادت لفتح الكثير من الاسواق التي كانت مؤصدة أمامها فترة طويلة من الزمن كفرنسا واسبانيا والمانيا واستراليا مما يدل على ان الصيرفة الإسلامية مقبلة على طفرة غير مسبوقه في النمو^(١).

بينما تستمر الأزمة المالية في إلقاء ظلالها السلبية على مختلف البنوك المحلية والعالمية وكبدتها خسائر فادحة، أظهرت البنوك الإسلامية صموداً ملموساً وبدا تأثرها بهذه الأزمة طفيفاً مع احتفاظها بأصولها وسيولتها على نحو لافت، وقال مصرفيون أن ما ساعدها في ذلك نظام مصرفي عادل يبتعد عن المعاملات الوهمية وتضخمات الديون والمقامرة، الأمر الذي جعلها تبرز كبديل للنظام المالي الحالي يستحق الدراسة. ويقول مدير بنك الميزان الإسلامي في إسلام آباد -تنوير صادق- إن بنكه تأثر بالأزمة المالية العالمية بنسبة لا تتجاوز ٦%، وتحديدًا بسبب انخفاض أسعار العقارات، وأضاف أنه رغم الأزمة الراهنة بقيت السيولة متوفرة على عكس البنوك الأخرى، حتى إنه تمكن من تقديم قروض لبنوك غير إسلامية داخل باكستان^(٢).

ونلاحظ أيضاً أن البنوك الإسلامية التي تعاملت مع البنوك التقليدية بعقد المرابحة بالسلع الدولية تحمل في ميزانيتها ديوناً بالبلايين من الدولارات على بنوك تقليدية عالمية وإقليمية. وأخيراً فإن البنوك الإسلامية معرضة أيضاً للتأثيرات نفسها التي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية^(٣).

١- الناصر، لاهم، المستقبل لمصلحة الصيرفة الإسلامية إذا تطورت ورفعت مصداقيتها الشرعية، بحث منشور في جريدة القبس، تاريخ النشر ٢٠١٠/٠١/١٦، ص٢.

٢- نقلاً عن مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية - جميع الحقوق محفوظة المجلس العام للبنوك و المؤسسات الإسلامية، ٢٠٠٣-٢٠١٧، ص١.

٣- عبدالله، خالد أمين، و صقر، محمد أحمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، عمان - ٢٠٠٩، ص١٢٦ وما بعدها.

و الدروس التي تستخلص من هذه الأزمة للتمويل والبنوك الإسلامية ذات أهمية وهي^(١) :

١- التأكيد على الثقة بصحة مسار التمويل الإسلامي من حيث التزامه بالتمويل بالبيع والإجازات والمشاركات والبعد عن القروض بكل أنواعها، باعتبارها أداة تمويلية تبتعد بالتمويل عن السوق الحقيقية للإنتاج والتبادل. وكذلك التأكيد على الثقة بمبدأ عدم تداول الديون أو توريقها مما يشكل أهم الضمانات لعدم الانزلاق إلى الازمة وعدم الوقوع فيها.

٢- ضرورة إعادة النظر في بعض المعاملات المالية التي درجت عليها بعض البنوك الإسلامية مما يؤدي إلى البعد بالتمويل عن السوق الحقيقية، ولا يقوم على خلق قيمة مضافة بل إن نتائجها هي فقط تحويل الثروة لأنها من نوع العقود ذات المجموع الصفري بما في ذلك ما يسمى بصناديق التحوط الإسلامي وعقود الوعود المركبة وعقود الاستثمار الصورية وغير ذلك من ممارسات شكلية لا تقوم على حقيقة إنتاجية أو تبادلية.

٣- ضرورة إعادة النظر في نظم الأسواق المالية في البلدان الإسلامية، بحيث تعمل على الحد من المضاربات المالية، فتفرض قيوداً على أنواع معاملاتها وتمنع المعاملات التي لا تتضمن استثماراً حقيقياً، مع العلم أن عدداً من الأسواق العربية والإسلامية لا تسمح نظمها الحالية بالكثير من المشتقات التي هي من أهم أسباب الأزمة.

٤- أن يقم التمويل الإسلامي ومبادئه للعالم وللآخرين بشكله الحقيقي الذي هو للبشرية كلها، رحمة للعالمين، وليس خاصاً بالإسلام ولا للمسلمين بل ولا هو من اختراعهم! وإنما هو ما عرفته البشرية في كل عصورها وجميع مجتمعاتها، ولا تزال تمارسه في معاملاتها، وهو معني بتحقيق العدالة ورفع الظلم الذي تؤكد الشريعة دائماً في كل أحكامها.

١- تابع للمرجع السابق، عبدالله، خالد أمين، و صقر، محمد أحمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، عمان - ٢٠٠٩، ص ١٢٨.

ثانياً : الأزمات المالية ومعالجتها من وجهة نظر إسلامية^(١):

لم تتمكن المصارف الإسلامية من لعب دور فعال و جذري في حل الأزمة المالية الحالية، حيث عجزت عن تقديم حلول ناجعة للأزمة في ظل النظام الاقتصادي الحالي، كونها تعمل في الجهاز المصرفي العالمي القائم على غير أساس الإسلام ، ثم أن حجمها على المستوى العالمي ضئيل جداً، إذ لا يمثل سوى (٣-٤%) فقط من حجم الصيرفة العالمية ، وبالرغم من عدم تأثرها المباشر بالأزمة الاقتصادية ، كونها لم تتعامل بالربا و الرهن العقاري و المشتقات المالية و غيرها من الأدوات الاستثمارية الرأسمالية الحديثة، إلا أن الالتزام بأحكام الإسلام الاقتصادية السمة هو ما رفع من قيمتها و أسهمها عالمياً إبان الأزمة، مما جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها و إلى أساليبها المصرفية، علماً تخرجهم من الأزمة الخائفة و من تداعياتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و غيرها ...

فلقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد: (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي ٢٠٠٩م، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)، و من جهة أخرى ذهب بعض خبراء الاقتصاد الغربيين إلى ابعاد من ذلك، و نادوا بتطبيق تعاليم الإسلام الاقتصادية و احترام ما ورد في القرآن، خاصة تحريم الربا.

هذا و سوف يتم مناقشة صلاحية نظام الإسلام الاقتصادي في معالجة الأزمات كما يلي:

١- سياسة الإسلام الاقتصادية و المالية : لقد ضمنّت سياسة الاقتصاد في الإسلام تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية، و فرضت أحكام الإسلام السمحة العمل على الرجل القادر، كذلك حث الإسلام الأفراد على الكسب و أمرهم بالانتفاع بالثروة، و حث الأمة على التعاون فيما بينها على البر و التقوى، و بيّن أحكاماً تكفل أن يكون المال في خدمة الإنسان، فبيّن أحكاماً للادخار و الإنفاق و التداول و غيرها الكثير.

٢- تحريم الربا تحريماً شديداً : لقد حرّمت النصوص الشرعية الربا تحريماً شديداً لم تترك فيه مجالاً لأي اجتهاد أو تأويل، و وصفت المتعامل بالربا محارباً لله ورسوله ، وهو القائم عليه الاقتصاد الرأسمالي لما يسببه من استغلال للناس نتيجة القروض الربوية، و ما يترتب عنها من شقاء و عناء .

٣- الأسواق المالية (البورصات) و موقف الإسلام منها: تحويل التداول الحقيقي للثروة إلى اقتصاد غير حقيقي (رقمي و ورقي) يربح الناس فيه و يخسرون أرقاماً، جعل من تلکم البورصات منبع للأزمات الرأسمالية التي تخأف ورائها الفقر و الإفلاس و الحرمان .

١- سالم، سالم محمد عبد العزيز، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية الحالية، ص ١١ و ما بعدها.

ثالثاً : إجراءات طويلة الأمد لحماية الاقتصاد العالمي وأسواق المال من منظور إسلامي
وفيما يلي بيان للإجراءات التي تحقق الحماية للاقتصاد العالمي وأسواق المال^(١):

الرقم	أسباب الأزمة	السياسات والإجراءات
١	فصل الدين عن النظم المالية	ربط قواعد المعاملات المالية بالدين الذي فُر عليه الناس، ومن القواعد التي أقرتها الأديان : احترام الملكية الفردية، وصيانة الحرية الاقتصادية المنضبطة بالقواعد الكلية في الأديان مثل عدم أكل أموال الناس بالباطل.
٢	المتجرة بالديون وتوريقها	إيقاف كل صيغ بيع الدين بالدين وأشكاله من التوريق، وحسم الأوراق التجارية، وخضم الشيكات المؤجلة السداد، وغير ذلك مما حرّمته الشريعة الإسلامية.
٣	غياب الرقابة الموائمة للحاجات المتجددة في سوق المال	مواكبة البنك المركزي لما هو جديد في سوق المال بالرقابة المشددة على أسواق المال، وعلى العمل المصرفي بعامته، وعلى ضخ الائتمان بخاصة.
٤	الإفراط في استخدام البطاقات البنكية	نشر ثقافة الاقتصاد في المعيشة والادخار، وعدم الاقتراض لما هو ضروري.
٥	الاستثمار في المشتقات والمضاريات والعملات	الأخذ بعقود الاستثمار والتمويل الإسلامي ومنها صيغ التمويل بالمشاركة والاستصناع والسلم وغير ذلك مما يقوم على الاستثمار الحقيقي وعلى التداول الفعلي للأموال.

١- عبدالله، خالد أمين، و صقر، محمد أحمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، عمان - ٢٠٠٩، ص ١٥١ وما بعدها.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ١- أن أسباب الأزمات المالية العالمية لا تقتصر على عوامل اقتصادية، وإنما تشمل عوامل نفسية وتقنية وأسباب أخلاقية، تُشكّل حلقة واحدة أدت لحدوث تلك الأزمات.
- ٢- لقد كانت هذه الأزمات مناسبة للتعرف على أهمية تطبيق النموذج الإسلامي في التمويل وحل مشكلات النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- ٣- إن البنوك الإسلامية أقل تضرراً من البنوك التقليدية بالأزمات المالية العالمية ولا تساهم في حدوثها لأنها قائمة على الإنتاج الحقيقي وبالتالي تساهم في بقاء التوازن بين الأصول الحقيقية والأصول المالية.
- ٤- لقد حرم الإسلام الربا الذي كان أهم أسباب حدوث الأزمات المالية لأن فيه ظلماً واضحاً وانقطاع المعروف بين الناس، ويؤدي إلى خيانة الأمانة في المال الذي استخلف الله الإنسان فيه.
- ٥- إن الاقتصاد الإسلامي قائم على أسس ربّانية وليس من وضع البشر، وهذا ما يجعله غير معرض للأخطاء، وبالتالي هو الأجدر بأن يعطى فرصة للتطبيق لأنه دون شك سيحقق العدالة وسيحفظ حقوق العباد وأموالهم.
- ٦- إن المصرفية الإسلامية تعاني من عوائق وصعوبات تجعلها عاجزة على إدارة الأزمة الراهنة، ومنها أن نسبة انتشارها ضئيلة بالمقارنة مع نسب تواجد المصارف التقليدية.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- ١- حث الباحثين على التوسع في دراسة أسباب الأزمات المالية العالمية وطرق التحوط منها مالياً عبر المصارف الإسلامية.
- ٢- إعطاء الفرصة للاقتصاد الإسلامي لإثبات وجوده وقدرته على حل الأزمات الاقتصادية عن طريق اعتماد مبدأ الربح والخسارة في التعامل مع العميل والذي هو جزء من تحقيق الشفافية المطلوبة في التعامل بدلاً من اعتماد مبدأ العائد المضمون بنسبة ثابتة -أي الفائدة-.
- ٣- وضع خطط استراتيجية للمصارف والبنوك الإسلامية لمواكبة التطور وتحدي العقبات التي تواجهها .
- ٤- العمل على زيادة نشر المصرفية الإسلامية على الساحة المحلية والعربية والدولية حتى تستطيع أن تدير الأزمات الاقتصادية بحرفية عالية.
- ٥- مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة "الاقتصاد الإسلامي" وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية ، والتخلي كلياً عن تطبيق مبادئ الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي كان السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية.
- ٦- العمل على إيجاد جهاز رقابي وإداري للإشراف على أداء البورصة وأسواق المال ومتابعته باستمرار.

المراجع

- ١- سقر، أحمد، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٦.
- ٢- صلاح، جمال محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك المركزي الأردني، آذار ١٩٩١.
- ٣- مصطفى، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط.
- ٤- بلعوز بن علي ، عبوة هودة ، الأزمة المالية وسبل معالجتها ، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنيطرة ، al-azmah.com/ar.
- ٥- عودة، مراد رايق رشيد، "أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية" القاهرة(مصر)٢٠٠٨.
- ٦- العتوم، عامر يوسف. "أسباب الازمة المالية العالمية". المؤتمر الرابع ل"بحوث الرسائل والأطروحات الجامعية".الأردن، ٢٠١٢.
- ٧- اللوزي، موسى وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان(الأردن)٢٠١١.
- ٨- الرفاعي، حسن، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي،(لبنان).٢٠٠٩.
- ٩- الأسرج، حسين عبد المطلب، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري".
- ١٠- العتوم، عامر يوسف، "أسباب الأزمة المالية العالمية-رؤية إسلامية" جامعة اليرموك، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن ٢٠٠٩.
- ١١- الراوي، قتيبة فوزي ، علاج الأزمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القران الكريم، المؤتمر العلمي الحادي عشر، ٢٠١٠.
- ١٢- حناشي ، علي بن صالح ، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر-باتنة.
- ١٣- مقداد، سامي محمد، الأسباب الحقيقية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة و أهم الإجراءات العالمية في مواجهتها، دراسة مقدمة لليوم الدراسي " الاقتصاد الإسلامي و البدائل المتاحة"، الجامعة الإسلامية- كلية التجارة- قسم الاقتصاد و العلوم السياسية- غزة، ١٥/٤/٢٠١٢.

- ١٤- عبد الناصر ، جمال ، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دار المشرق الثقافي ، عمان-الأردن.
- ١٥- علي، أحمد شعبان محمد، الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية ، الطبعة الاولى، ٢٠١١.
- ١٦- مراد، ناصر ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
- ١٧- مريم، طبني، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، جامعة محمد خيصر-بسكرة.
- ١٨- بسيسو، فؤاد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، ٢٠١٠.
- ١٩- سالم، سالم محمد عبد العزيز، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية، كلية فلسطين التقنية، العروب-فلسطين، ص٧.
- ٢٠- هندي، منير، الاوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧، ص٥٨٧.
- ٢١- قندح، عدلي شحادة، الأزمة المالية العالمية : الجذور، الأسباب، الآثار، وخطط الإنقاذ، الطبعة ٢٠٠٩، عمان-الأردن.
- ٢٢- العزاوي، محمد عبد الوهاب، وخميس، عبد السلام محمد، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- ٢٣- الوكيل، محمد إبراهيم خيرى، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة ٢٠١٤م.
- ٢٤- عسكر، صالح، المعاملات المالية التعاونية والتشاركية الإسلامية وأثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية وعلاجها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، جامعة الجنان، ٢٠٠٩.
- ٢٥- السبلاني، غسان، المصارف الإسلامية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
- ٢٦- بقال، عبد الحسين محمد علي، المعجم العجمي، الناشر ؛ مؤسسة الطباعة والنشر لجامعة طهران، الجزء الأول، الطبعة الأولى.
- ٢٧- سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية، طبعة معدلة، ٢٠١٥.
- ٢٨- عبدالله، خالد أمين، و صقر، محمد أحمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى ، عمان – ٢٠٠٩.

٢٩- حسنين، حاتم أبو زيد عبد الر اضي، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب، مكتب التدريب، اسيوط، مصر.

٣٠- علوش، إبراهيم، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، من موقع www.aljazeera.net/knowledge.

٣١- النجفي، حسن، القاموس الاقتصادي، مديرية مطبعة الادارة المحلية، بغداد ١٩٧٧.

٣٢- أبو فارة، يوسف (٢٠٠٩) ، إدارة الأزمات : مدخل متكامل ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

٣٣- أبو الغيظ ، داليا ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي ، الموقع : groups.google.com

٣٤- طلفاح ، أحمد ، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية.

٣٥- صالح ، مفتاح ، ومعارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية ، بحث منشور، الموقع: al-azmah.com/ar.